

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

والمثال في العروض فحصرَ بذلك جميعَ أوزان الشعر وضمَّ كلَّ شيءٍ منه إلى حيِّزه وألجأه بشكِّله وأقام ذلك عن دوائرَ أعجزت الأذهان وبهزرت الفطن وغمرت الألباب وكذلك ألصق كتاب الموسيقى فزَمَّ فيه أصناف النغم وحصَر به أنواع اللّاحون وحدد ذلك كلّه ولخصه وذكر مبالغ أقسامه ونهايات أعداده فصار الكتابُ عبرةً للمُعترين وآيةً للمتوسِّمين .

ولما صنعَ إسحاق بن إبراهيم كتابه في النغم واللاّحون عرضهُ على إبراهيم بن المهدي فقال له : لقد أحسنتَ يا أبا محمد وكثيراً ما تُحسِّنُ ! فقال إسحاق : بل أحسنَ الخليلُ لأنّه جعلَ السبيلَ إلى الإحسان .

فقال إبراهيم : ما احسن هذا الكلام ! فممنَّه أخذتَه قال : من ابن مُقبيل إذ سمع حمامةً فاهتاج فقال : - من الطويل - .

(ولو قبيلَ مبدِّكاها بكيثُ صبايةً ... إذاً لشَفيت النفسَ قبل التندُّم) .

(ولكن بكتّ قبلي فهاج لي البُكا ... بُّكاها فقلت : الفضلُ للمتقدِّم) .

ثم ذهب بعد - في حصْر جمع الكلام - مذهبه من الإحاطة التي لم يتعاطاها غيره ولا تعرّضها أحدٌ سواه فنقّص الكلام وزمَّ جميعه وبيّن قيامَ الأبنية من حروف المُعْجَم وتعاقب الحروف لها بنظرٍ لم يُتقدِّم فيه وإبداعٍ لم يُسبِّق إليه ورسمَ في ذلك رُسوماً أكملَ قياسها وأعطى الفائدةَ بها فكان هذا قدره في العلم ومبلغه من النفاذ والفهم حتى قال بعضُ أهل العلم : إنه لا يجوزُ على الصُّراط بعد الأنبياء عليهم السلام أحدٌ أدقُّ ذهنًا من الخليل ولو أن الطاعنَ علينا يتصفَّحُ صَدْرَ كتابنا (المختصر من كتاب العين) لَعَلِمَ أنَّهُ نَزَّهْنَا الخليل عن نسبه المُحال إليه ونَفَيْنا عنه من القَوْل ما لا يليقُ به ولم نَعُدْ في ذلك ما كان عليه أهلُ العلم وحذّاق أهل النظر .

وذلك أنَّهُ قلنا في صدر الكتاب : ونحن نرَبُّأُ بالخليل عن نسبه الخلال إليه أو التعرُّض للمقاومة له بل نقول : إن الكتاب لا يصحُّ له ولا يثبتُ عنه وأكثر الظن فيه أن الخليل سبَّب أصله وثقّف كلام العرب ثم هلك قبل كماله فتعاطى إتمامه من لا يقومُ في ذلك مقامه فكان ذلك سببَ الخلل الواقع فيه والخطأ الموجود فيه